

الإضراب العام

ارنست ماندال

إن تناولنا لموضوع الإضراب العام ينتج عن اعتقادنا أنه النموذج الأرجح، وهو بالطبع ليس الوحيد المحتمل، لانتصار الثورة الاشتراكية بالبلدان الامبريالية. ويستلزم ذلك تحقق فرضيات أولية قوامها عدم قيام حرب عالمية خلال السنوات القادمة وعدم إنتصار فاشية أو ديكتاتورية عسكرية شبه فاشية بالبلدان الامبريالية والحفاظ على موازين القوى بمجملها كما هي حاليا قائمة بين الاجراء والرأسمال في تلك البلدان. موازين قوى في صالح الطبقة العاملة بشكل ساحق كما لم نشهد من قبل أبدا، إذ أن نسبة الاجراء تتراوح ما بين 80% و 85% من السكان بل وتصل في بعض البلدان إلى 90%.

هذه الفرضيات غير مضمونة، طبعا، باستمرار. فالرفاق يدركون ما أعلنت عنه حركتنا وتبنته خلال المؤتمر العالمي العاشر. لكن بقدر ما يتعلق الامر بمدى زمني معقول يشمل السنوات القادمة التي نستعد لها بقدر ما نعتقد أن تلك الفرضيات الاولية سوف تبقى، على الأرجح، على حالها. ليس هذا تأملا نظريا إنه إستدلال ومنطق داخلي لتبني هذه الفرضيات الاولية: نحن مقتنعون أن تغييرا نوعيا في المجالات التي أشرت إليها أعلاه غير ممكن إلا إذا تلقت الطبقة العاملة، مسبقا، هزيمة نكراء.

استدلانا، إذن، هو التالي: إن تكبد هكذا هزيمة يستلزم فشل الصعود الحالي المتجه نحو الإضراب العام. ومن ثم فإنه لمبرر تماما، على عكس ذلك، تحليل الامكانات التي تؤدي إلى انتصار الصعود الحالي وتقادي تكبد الهزيمة. بل وأكثر من ذلك، فإنه لمبرر تماما تحليل التحولات والشروط التي تسمح بتحويل الإضراب العام إلى ثورات اشتراكية.

أصول الإضراب العام كنموذج للثورة الاشتراكية القادمة

ليست هذه المرة الاولى، في تاريخ الحركة العمالية، التي توضع إشكالية الإضراب العام في قلب النقاش الدائر حول نموذج الثورة الاشتراكية القادمة. ويرجع تاريخ أول نقاش حول الموضوع إلى أواخر القرن 19. وقد طرحته التيارات الفوضوية لا سيما النقابات الفوضوية (النقابات-الثورية) في إطار معارضتها الصريحة للكتيك الاشتراكي-الديموقراطي الذي تبناه في ذلك الحين أغلب الماركسيين والمتعلق بالنضال الانتخابي والبرلماني.

انتقد الماركسيون آنذاك الاطروحات النقابية-الفوضوية إنتقادا مائزلا يحتفض بجانب من الصحة نحن غير مستعدين لتجاوزه. إن الجانب الاساسي من صحة النقد الماركسي لاطروحة الإضراب العام النقابي-الثوري يكمن في بخسها لمسألة السلطة السياسية، وإعتقادها أنه يكفي الطبقة العاملة التوقف عن العمل وتسيير قادتها الخاصين للمقاولات على المستوى الاقتصادي لينهار المجتمع البورجوازي. ثمة إستهانة خطيرة بله كارثية، بأهمية مسألة الدولة ومسألة الحكومة ومسألة التسلح وضرورة تحويل الإضراب العام إلى إنتفاضة.

يظل كل هذا الجانب من النقد الماركسي للاطروحة القديمة حول الإضراب العام صحيحا تماما: لا يكفي شن إضراب عام للاطاحة بالنظام الرأسمالي.

لكن إضرابا عاما قد يكون بداية ثورة اشتراكية. حول هذا الجانب من أطروحة النقابات-الثورية، أعطى تاريخ القرن 20 بالبلدان الامبريالية حكما مازال مقنعا بالتأكيد: قد يكون الإضراب العام، بالبلدان المصنعة، وسوف يكون على الأرجح، بداية ثورة اشتراكية. فقد تبين خطأ ما صرح به الماركسيون لا سيما الذين أصبحوا إصلاحيين فيما بعد، بشأن ذلك في أواخر القرن 19 والذي يتلخص في العبارة الشهيرة للنقابات الاشتراكية-الديموقراطية " الإضراب العام هو الحماقة العامة". فقد اتضح أن الاطروحة التي تقول أن الإضراب العام مستحيل بالانظمة الرأسمالية، أطروحة خاطئة تماما. إن تاريخ الحركة العمالية في القرن 20 أثبت نهائيا خطأ هذا الجانب من الاستدلال التقليدي للاشتراكيين-الديموقراطيين.

ما ذا كان هذا الاستدلال، إذا اعتبرنا أن هناك إستدلالا وليس فقط نية مبيتة لاناس مندمجين في النظام الرأسمالي؟ ماذا كان الاستدلال الذي ارتكزت عليه حجج الاشتراكية-الديموقراطية؟

كانت نظرة ميكانيكية تماما حول التزام المزعوم لسلسلة من سيرورات: كانوا يعلنون بضرورة أن يكون كل العمال منظمين وإشتراكيين مسبقا لانجاح إضراب عام؛ و إذا كان كل العمال إشتراكيين ومنظمين فلن يحتاجوا إلى إضراب عام إذ سوف يتوفرون على الاغلبية في البرلمان وعلى السلطة داخل الدولة. ذلك كان إستدلالهم.

أكد أن ذلك التزام المزموم للسيرورات الثلاث، لقدرات النضال والتنظيم والوعي خاطيء تماما: ذلك أن طبقة عاملة فقط أقيمتها منظمة ، وضمن هذه الاقلية فقط اقلية صغيرة نسبيا من العمال غدت إشتراكية، أبانت تاريخيا عن قدرتها على خوض إضراب عام. ليس هناك من تزامن ضروري بين تلك الظواهر الثلاث.

إن الخطأ المنهجي الذي يختفي وراء ذلك التصور الميكانيكي هو بخس الدور الحاسم للغاية للعمل بإعتباره مصدرا للوعي. إنها الفكرة التي يتعين بموجبها أولا إقناع العمال فردا فردا عبر الدعاوة الفردية لجعلهم قادرين على بلوغ مستوى معين من الوعي؛ في حين بينت التجارب أنه عبر إضرابات سياسية جماهيرية ضخمة، بالضبط، ارتقى قسم كبير من الطبقة العاملة للوعي الطبقي وصار كفاحيا للغاية، وهو ما لم يكن الوصول إليه ممكنا عبر الطريقة الفردية للتربية والدعاوة.

نجم عن هذا الخطأ نقاش مستمر بين يسار الحركة العمالية ويمينها بأوروبا منذ بداية القرن. وقد لعبت روزا لوكسمبورغ دورا حاسما في ذلك النقاش حتى قبل لينين أو تروتسكي بمدة طويلة: أدركت أن تقسيم الطبقة العاملة بين طليعة منظمة ومؤخرة غير منظمة تمثل نظرة بالغة التبسيط وضيقة الأفق للواقع. صحيح أنها توجد طليعة منظمة وعمال غير منظمين، لكن يتعين على الأقل إدخال عنصر ثالث في هذا التحليل لفهم الواقع: هناك ذلك القسم من العمال غير المنظمين الذي قد يتجاوز، خلال نضال جماهيري، فئة من الطبقة العاملة المنظمة التي، تبعا لتبقرط المنظمات العمالية، سوف تميل إلى السير وراء شعارات البروقراطية وتتوقف عن لعب دورها كطليعة في النضال.

ثمة سوء تأويل يعتبر أطروحة روزا لوكسمبورغ، هاته، دفاعا عن العفوية. ليس ذلك صحيحا تماما. تحتوي هذه الأطروحة، في الحقيقة، على عنصر عفوية واحد لا أكثر هو عدم اعتبار كل عامل "منظم" عاملا "طليعيا" بالضرورة، وهذه بدهة حاليا لا أحد ينكرها. ما كانت روزا لوكسمبورغ يوما عدوة للتنظيم. لقد كانت مؤيدة متحمسة جدا للتنظيم والتنظيم الثوري. لكنها تدرك، ببساطة، أن لا تماثل بالضرورة بين "تنظيم" و"طليعة" في كل الفترات ولا سيما خلال إضراب عام.

إستغرق لينين بضع سنوات لفهم ذلك، وهو ما توصل له إبتداء من سنة 1914. إنه لمعبر أن الإشتراكيين-الديموقراطيين هاجموا بعد تلك السنة بقولهم " لكنك تدمر التنظيم، أنت تتراجع عن كل ما دافعت عنه خلال 20 سنة" ورد في أحد مقالاته السجالية ضد الاممية الإشتراكية-الديموقراطية قائلا: " إبتداء من مرحلة معينة من الانحطاط، يمكن ان تتحول، فعلا، بعض أشكال التنظيم المتبقرطة إلى عراقيل. وقد يرتقي العمال غير المنظمين إلى مستوى من الوعي يفوق مستوى أناس ظلوا سجناء منظماتهم المتبقرطة. لذلك يتعين بناء منظمة جديدة. لقد ماتت الاممية الثانية وينبغي بناء الاممية الثالثة". أما تروتسكي، فبعد أن أعلن أن أحزاب الاممية الثالثة قد غدت أحزابا لا يمكن إصلاحها، بعد صعود هتلر، استعمل تعابير مماثلة للتي وظفها لينين بعد سنة 1914 و روزا لوكسمبورغ خلال سنوات 1905-1914 بألمانيا للدفاع عن نفس الأطروحة.

لنتناول الان إشكالية الإضراب العام كما تطرح حاليا. وسوف نقوم بعملية تحليلية وليست تاريخية. وسوف نعمل جاهدين على تحليل آلية إضراب عام والتطرق لعشرات العناصر التي تتيح تطوره الامثل بما في ذلك نحو إنتصار الثورة الإشتراكية. سوف نتناول في قسم أخير من العرض، بعض الامثلة التاريخية المهمة لاسيما الخاصة بالحركة العمالية البلجيكية وسأطرق كل مرة للعوامل التي لم تتوفر لكي يحدث ذلك التطور الهائل.

1. ما الإضراب العام؟

إن السمة الاولى المميزة لإضراب عام، ولعلها الاصعب على التحديد الدقيق هي: ما الفرق بين إضراب عام وإضراب واسع بسيط؟ من منطلق كمي خالص، لا يمكن الاجابة عن هذا السؤال. وهنا مكمن الصعوبة. طبعا، ليس الإضراب العام إضرابا يشارك فيه العمال برمتهم، لان ذلك لم يحدث قط ولن يحدث على الاطلاق! ومن العبث إنتظار مشاركة آخر عامل في الإضراب لاعلان أن ذلك إضراب عام. تحدثنا سنة 1960 عن إضراب عام بلجيكا. نقل أن مليون عامل أضربوا حينها، ذلك هو الرقم الذي تقدمنا به وأعتقد أنه مبالغ فيه إلى حد ما. من الواضح عمال بلجيكا يتجاوزون المليون، فهناك مليونان ونصف المليون عامل، غير أن الحديث عن إضراب عام كان صحيحا تماما.

ما الفرق بين إضراب عام وإضراب واسع فقط؟ بعض المميزات الرئيسية هي:

(أ) أنه إضراب متعدد المهن ليس فقط من حيث المشاركة ولكن أيضا من حيث الاهداف.

(ب) أنه إضراب ينخرط فيه القطاع الخاص بشكل واسع جدا ويشمل العناصر الحاسمة في كل عمال القطاع العام، بحيث يشل ليس فقط المعامل ولكن كذلك سلسلة من مؤسسات الدولة: السكك الحديدية والغاز والكهرباء والماء، الخ..

ج) أن يكون المناخ - هذا صعب الإدراك لكنه يشكل العامل الأهم- الذي تكون بالبلد مناخ مواجهة عامة بين الطبقات. أي أن ترى مختلف طبقات المجتمع في المواجهة لا فقط مواجهة بين قطاع من الباترونا وقطاع من الطبقة العاملة، بل مواجهة بين البورجوازية بمجملها وبين الطبقة العاملة برمتها، حتى ولو كانت نسبة مشاركة العمال في ذلك الإضراب لا تصل إلى 100% أو 90%.

قد لاحظتم، ربما، أنني لم أف ميزة أخرى يتناولها أغلب الاحيان مناظرون ومنظرون ماركسيون مهتمون بتلك المسألة. لم أذكر أن إضرابا ما ليس إضرابا عاما إلا إذا تقدم بمطالب سياسية. لماذا؟ لأن إضرابا عاما هو سياسي بشكل موضوعي بما أنه يستلزم مواجهة مع البورجوازية في مجملها ومع الدولة البورجوازية، لكن ليس ضروريا أن يكون الوعي بذلك منذ البداية. " هناك مثال حي بأوربا يؤكد ذلك، لعله الأضخم حتى سنة 1968، وهو إضراب يونيو 1938 حيث لم ترفع أي مطالب سياسية وحيث احتل العمال المعامل ورفعوا، فقط، مطالب إقتصادية (تقليص ساعات العمل و عطل مؤدى عنها، إلخ.. وفي أقصى حد " الرقابة العمالية")، لكن تروتسكي بالذات وكل الذين، مع القليل من الصدق، تفحصوا تلك الحركة آنذاك، أدركوا أن أولئك العمال طالبوا في الحقيقة أكثر بكثير مما كانوا قادرين على الاعلان عنه. وقد يشكل الحكم على طبيعة إضراب بناء على قدرة التعبير الواعي لأشخاص في فترة معينة خطأ فادحا.

إن الاعتقاد أن إضرابا ما ليس عاما إلا إذا تقدم بمطالب سياسية، يعني أن "إضرابا ليس عاما إلا إذا كان الذين يقودونه ويعبرون عن مطالبه واعون بكل ما يستلزمه". إن ذلك يقلص بشكل خطير للغاية من نسبة استعمال مفهوم الإضراب العام. يستخلص من ذلك أن على الطليعة الثورية أن تسعى جاهدة منذ بداية الحركة للتعبير عن طبيعتها السياسية وأهدافها التي تتجاوز الأهداف الاقتصادية أو الخاصة بقطاع معين وأنه من الضروري أن يكون سعيها إلى التسييس مستمرا.

2. الإضراب العام السلبي

هناك أمثلة لإضرابات سلبية في التاريخ حتى من بين الإضرابات الأكثر ضخامة: أضخم إضراب عام شهدته أوربا الغربية وأكثرها فعالية هو إضراب الطبقة العاملة الألمانية العام ضد محاولة الجنرال كاب Kapp الانقلابية سنة 1920. و كان إضرابا شاملا في فعاليته وفي تأثيره وأوقف الحياة الاقتصادية والعمومية، لكنه كان سلبيا: عادالعمال إلى بيوتهم ولم يحتلوا المعامل سوى في بعض المناطق وفي حالات استثنائية.

ينبغي التمييز بين إضراب عام سلبي بشكل كبير حيث يقتصر العمال على التوقف عن العمل وبين إضراب عام مصحوب باحتلال المعامل يشكل خطوة كبيرة إلى الامام (أترك جانبا الأوجه الاقتصادية فسأعود إليها بعد حين) لأنه يسمح بتظافر جهود الطبقة. إن إضرابا عاما سلبيا هو إضراب يبذل جهود الطبقة، فكل عامل يروح إلى بيته؛ هكذا ليس بالإمكان الاتصال به ولا التحدث إليه. لكن إضرابا عاما مع احتلال المعامل يعني أن مئات الآلاف أو ملايين العمال، تبعاً للبلد، مجتمعون داخل المقاولات مع إمكانية التحدث إليهم في كل وقت، ولهم قوة وتماسك طبقي يفوق، طبعا، نوعيا ما يوفره إضراب عام يظل خلاله كل واحد في بيته.

الخلاصة هنا عملية: ندعو بشكل منهجي، على صحفنا، لاحتلال المعامل. ونموذج الإضراب العام الذي نحاول إقناع الطليعة به هو الإضراب العام المصحوب باحتلال المعامل. سوف أعود فيما بعد إلى أوجه تنظيمية مهمة للغاية تنجم عن احتلال المعامل وتشكل حلقات حاسمة لتحويل إضراب عام مع احتلال المعامل إلى محطة أولية لاجل القيام بثورة حقيقية.

3. الإضراب العام النشط

تعود فكرة الإضراب العام النشط كذلك إلى النقابات-الفوضوية- يتعين إرجاع الحق للذين يستحقونه- لكن النقابيين-الفوضويين قدموا عمليا براهين ضعيفة عن تلك الفكرة ونادرا ما طبقوها إذا استثنينا، طبعا، ثورة 1936 بإسبانيا.

ماذا تعني تلك الفكرة؟ لا يكتفي العمال باحتلال المعامل والاحتفال كما جرى في يونيو 1936 بفرنسا أو بشكل أوسع في ماي 1968، أي الاكتفاء بجلسات للنقاش وبحفلات سينمائية ولعب الورق. وذلك ما شاهده مندوبو رابطة العمال الثورية LRT عند وصولهم إلى كوكوريل Cockerill التي احتلها عمالها (لأول مرة في تاريخ بلجيكا حدث إضراب عام مع الاحتلال: دجنبر 1971 - يناير 1972)، لقد كانت خيبة أمل أن نجد العمال يلعبون الورق. أكيد أن الامر يتعلق باحتلال طبعا، لكنه مستوى بدائي من الاحتلال.

لكن ماذا يعني "إضراب نشيط"؟ هو أن ينظم العمال عملية الإنتاج تحت قيادتهم الخاصة. فيما مضى، وباستثناء الثورة الإسبانية التي ما كانت إضرابا عاما فحسب بل ثورة حقيقية، ليس هناك غير أمثلة قليلة جدا عن الإضراب النشط. هناك حاليا منعطف مهم للغاية وسط الطبقة العاملة بأوربا الغربية: تبين حالة ليب Lip بفرنسا وكليد Clyde بأنجلترا وغلافرل Glaverbel بلجيكا أن قطاعات طليعية من الطبقة العاملة بدأت تدرك أن احتلال معمل فرصة مناسبة للقيام بأكثر من النشاط الثقافي أو لعب الورق: إمكانية تنظيم القيادة بنفسها. إنها خطوة كبيرة جدا إلى الامام.

ونحن نولي أهمية بالغة لتلك الامثلة ليس لاعتقادنا بإمكانية بناء الاشتراكية داخل معمل واحد ولكن لاننا نعتقد أن تلك الامثلة، المنعزلة حاليا، من شأنها أن تتوسع وتتعمم عند خوض إضراب عام. إنه لا امر مختلف تماما أن يقوم العمال خلال إضراب عام مصحوب باحتلال المعامل بما قام به عمال ليب وغلافريل!! إنه مستوى تاريخي يفوق نوعيا كل ما شهدناه فيما مضى من إضرابات عامة. غير أنه يتعين تجنب كل إستدلال ميكانيكي، فالانتقال إلى إضراب نشيط ينطلق من دوافع ومستويات وعي مختلفة للغاية. إن أفضل حالة هي التي يعبر فيها العمال عن رغبة واعية إلى هذا الحد أو ذلك للاستيلاء على وسائل الإنتاج، أي لتدمير الرأسمالية. إن حدوث ذلك يدعو للسرور طبعا، غير أن هناك دوافع أخرى مختلفة. أود تقديم إثنين منها:

(أ) إن الانتقال إلى الإضراب النشط قد يكون نتيجة لما يمكن تسميته المنطق الداخلي للإضراب العام، أي الرغبة في أفضل نجاح للإضراب العام. إنه محفز لطرق النضال، فالرغبة في جعل النضال أكثر فعالية، بصرف النظر عن أهدافه على الامد الطويل، قد تجعل الإضراب النشط ضروريا. أستعرض فيما يلي بعض الامثلة المرتبطة بتجربة ماي 68 بفرنسا والتي غالبا ما يتم التطرق لها:

(1) إن إضرابا سلبيا كإضراب وسائل النقل يغدو، داخل مدينة كبيرة جدا، عاملا للاخلال بالإضراب ابتداء من فترة معينة: إذا توقف الميتررو والحافلات والسكك الحديدية في ضواحي المدن عن العمل في مدينة مثل لندن أو باريس أو روما فذلك يعني أن الطبقة العاملة لن تتمكن من التجمع وأنه من المستحيل أن يقطع العمال 20 أو 30 أو 50 كيلومترا للانضمام إلى مظاهرة. هكذا تولد الفكرة التي على الثوريين دعمها: ضرورة الحفاظ على الإضراب العام بقطاع النقل قصد خلق الاضطراب في الحياة الاقتصادية البورجوازية وشلها؛ لكن عندما تدعو الطبقة العاملة إلى تظاهرة مركزية في المدينة ينبغي تشغيل وسائل النقل بهدف حصري هو نقل العمال للتظاهرة وتحت رقابة لجنة الإضراب التي تسهر على أن لا تستعمل وسائل النقل سوى بهذا القصد.

(2) ثمة أمثلة أخرى أهم بما أنها تتعلق بأقدس مقدسات المجتمع الرأسمالي: إن إضرابا عاما في البنوك وصناديق الادخار، إلخ يشكل أداة أساسية لشل الحياة الاقتصادية البورجوازية لكن إذا امتد الإضراب سلبيا فإنه يقلب على العمال. فعدد كبير من العمال يضعون مدخراتهم القليلة في صندوق معين من صناديق الادخار التابعة للمنظمات العمالية (التعاضديات والتعاونيات) أو في حساب بنكي؛ وإذا لم يتمكن العمال من الحصول على ذلك المال فإن قدرتهم على المقاومة تنقلص. لذلك يفتتح عمال المؤسسات المالية، خلال شن إضراب عام نشيط، الشبايبك في فترات معينة تحت رقابة لجن الإضراب ويقدمون للمضربين مبالغ معينة بعد تقديم ورقة تثبت أنهم مضربون. ذلك مهم للغاية: يشرع المستخدمون في إدارة النظام البنكي والمالي.

(ب) دافع آخر للانتقال نحو الإضراب النشط، ينجم عن ما يمكن تسميته المنطق الاقتصادي للإضراب العام. يشل ذلك المنطق الحياة الاقتصادية برمتها. لكن الحياة الاقتصادية المشلولة خلال مدة طويلة (لا أهمية لبضعة أيام) تطرح مشاكل حيوية ومباشرة للمضربين أنفسهم. لنأخذ المثال الأكثر سخافة الذي يجري إستعراضه باستمرار: إن استمرار إضراب عام شامل لمدة أسبوع يعني أن الناس سيبتضرون جوعا من جراء غياب الخبز. طبعا يغدو ذلك تماما "contraproductente" كما يقول الإيطاليون. يتعين ابتداء من فترة معينة أن تعمل آليات تسمح بحد أدنى من الاشتغال لكي تغدو إستمرارية الحياة الطبيعية للطبقة العاملة ممكنة. أما الامثلة الثانوية فطبقت فيما قبل وهي معروفة ومهمة للغاية: طبق عمال غزيلكو (الغاز والكهرباء) ببليجيكا منذ مدة طويلة قاعدة قوامها في حالة شن إضراب، أن يراقبوا هم بأنفسهم توزيع التيار لقطعه عن المقاولات والادارات العمومية والبنوك، إلخ؛ وتفادي قطعه عن الاسر. لان ذلك قد يقسم الطبقة العاملة ويجعل الإضراب لا شعيبا لدى قطاعات منها. بالعكس إن كانت هناك إستمرارية للإنتاج، تحت رقابة المضربين وبما يضمن استمرار شل الحياة الاقتصادية ودون الاخلال كثيرا بمصالح جمهور المستهلكين، فإن فعالية الإضراب تتنامى بقوة.

جرى تطبيق نفس الاستدلال خلال ماي 68 على نطاق ضيق، لاسيما بمدينة نانت Nantes - لا يجب الاستهانة بهاته الامثلة الصغيرة المعزولة. حيث سعت لجن الإضراب ومجموعات عمالية طليعية إلى تنظيم تموين المضربين عبر عملية تبادل للمنتجات مع الفلاحين. مما استلزم انطلاق الإنتاج من جديد أو مواصلته والتصرف في المخزون والقيام بكل الأنشطة الاقتصادية تحت رقابة المضربين للحصول على ما يكفي من الطعام.

يمكن كذلك استحضار حالة ثانوية لم تكتس بعد أهمية للدفع بالنضالات العمالية الكبرى؛ لكن أهميتها في المستقبل ستنزايد نظرا للميل العام للتطور الاقتصادية. نقصد ما يحدث حاليا بأنجلترا مع إضراب الممرضات. إنه إضراب خطير جدا لانه إضراب عن تقديم العلاجات وقد لا يتم علاج المرضى على أحسن وجه وقد ينجم عن ذلك وفيات: إن ذلك غير شعبي على الإطلاق في نظر جمهور واسع للغاية؛ وهذا ما تستعمله البرجوازية خلال حملتها ضد حق الإضراب وضد النقابات وضد النضال العمالي. هكذا اضطرت الممرضات للبحث عن أشكال إضراب تحول دون إلحاق الضرر بالمرضى وتبين فضلا عن ذلك قوتهم الضاربة! لإدارة وزارة الصحة. كانت إحدى الحلول التي جرى اللجوء إليها (كان هناك حالات أخرى مماثلة) شن إضراب متعلق بالتسديد، أي معالجة الجميع دون تسجيل أي شيء في السجلات ودون أن يدفع أي كان أي مبلغ مالي. ها هوذا إجراء شعبي بامتياز! يجمع بين الفعالية المالية وخلق الفوضى الادارية! هناك سمة أخرى أكثر تقدما تكمن في كون مجموعات عمالية من بينها عمال الصناعة المعدنية ووسائل النقل قدمت دعما لذلك الإضراب واقتربت على العمال شن إضراب لاجل قضية الممرضات. تلك خطوة هائلة للامام في التضامن الطبقي!

ما أهمية كل ذلك؟ لماذا أثير تلك الحكايات الصغيرة؟ ليس لأهمية هذه الأخيرة، فنحن لا نومن بإختراق الوعي الشيوعي في مستشفى، ولا بتنظيم الاشتراكية بمعمل واحد لكننا نعتقد بأن تكاثر تلك الأمثلة وانتشارها يخلقان الشروط الممهدة لتعميمها خلال إضراب عام.

يتعين توضيح أننا لم نشهد بعد إضرابا عاما واحدا بأوروبا جرى خلاله تعميم أمثلة من هذا القبيل: يلزم خيال واسع لتصور فكرة ما قد يكونه إضراب عام شامل إلى هذا الحد أو ذلك كالإضراب العام في ماي 68، والذي قد توظف خلاله أغلب قطاعات الطبقة العاملة بمعناها الأوسع، كل تلك التقنيات: سيكون ذلك بداية لثورة إجتماعية. لذلك استعرضت كل تلك الأمثلة الحكائية والجزئية. لا تكمن أهمية هذه الأمثلة إلا بقدر ما تكون وسيلة لنشر المثال وخلق طريقة جديدة. بمجرد أن تدرك قطاعات عديدة أكثر فأكثر من الطبقة العاملة تلك الاشكالية، قد يتولد شيء جديد تماما وذلك ما نسعى إلى بلوغه.

4. الإضراب العام الذي تسييره ذاتيا المنظمات العمالية التقليدية أو تقوده

هناك إشكالية جديدة: هل يجب شن إضراب عام تقوده بشكل بيروقراطي إلى هذا الحد أو ذلك المنظمات العمالية التقليدية أم خوض إضراب عام مسير ذاتيا، يعزز الاستقلالية العمالية من خلال هيئات قاعدية تسيير الإضراب. لن ألح على ذلك؛ فالرفاق يدركون هذه الاشكالية ونحن لا نكف عن تطويرها خلال حملاتنا الداعوية وحتى خلال أعمالنا التحريضية اليومية. يتعين الالتحاح على أن ما ننبهه ليس حزبا- متجمدا وعصوبيا؛ فإذا كنا نندعم إضرابا عاما (وكل إضراب على العموم) يقوده العمال بأنفسهم فليس ذلك بسبب أننا لا نطيع قيادبي FGTB (الفيديرالية العامة لعمال بلجيكا) أو CSC. فحتى لو تشكلت قيادة CGT (الكونفدرالية العامة للشغل) أو FGTB، حصرا، من أعضاء الاممية الرابعة فسنظل نؤيد أشكال الإضراب المسيرة ذاتيا. ذلك أننا نعتقد أن إضرابا عاما لن يحقق النصر إلا عبر خلق لجن إضراب منتخبة في المقاولات وبإشراك أقصى عدد من العمال في تسيير الإضراب.

إن فكرة إضراب عام يقوده مجلس قيادة صغير كلي التحكم، حتى ولو تكون من أفضل الناس في العالم من وجهة نظر سياسية، ليست فكرة طوباوية فحسب بل وأيضا خاطئة تماما من وجهة نظر سياسية ومن وجهة نظر إجتماعية: أنها تتأسس على فهم خاطئ للطبقة العاملة والمجتمع البرجوازي؛ فهي تفترض في العمق نفس الغموض الميكانيكي للاشتراكين-الديموقراطيين سنة 1900 الذي تحدثت عنه سابقا، أي تزامن لا واقعي لكل أشكال السيرورات.

لكي يتمكن بالفعل إضراب يشنه 10 ملايين عامل بفرنسا من تحقيق إنتصار، لا يكفي مجلس قيادة يضم 15 إلى 20 قياديا عبقريا في القمة فحسب، إذ لا بد من أقصى إشراك لأكبر عدد من المقاتلين، وعلى جميع المستويات، في قيادة ذلك الإضراب. على هذا الشكل تولد هيئات ازدواجية السلطة وتنطرح إمكانية إنتصار الثورة الاشتراكية عبر تدمير قسمة العمل بين الرؤساء والجماهير التي استقدمته البيروقراطية من المجتمع البرجوازي إلى الحركة العمالية؛ وعبر استحضار فكرة التنظيم السوفياتي - عمق فكر لينين في "الدولة والثورة" حول التنظيم السوفياتي- الداعية إلى انخراط أقصى عدد من العمال وأفراد الشعب فورا ومباشرة ودون تقسيم للعمل في التسيير اليومي لشؤونهم.

النموذج الامثل الذي نطرحه يرتكز، كما تعرفون، على:

(1) إنتخاب لجنة الإضراب من خلال جمع عام للمضربين.

(2) انعقاد جموع عامة بصفة منتظمة يكون لها حق وإمكانية عزل أي عضو من أعضاء لجنة الإضراب.

(3) انتخاب لجنة الإضراب لمجموعة من اللجن تكون واسعة بهدف إشراك أكبر عدد من المناضلين الحاضرين في الجمع العام في كل المهام الممكنة: تعبئة وتموين ومالية وإعلام وتنشيط ثقافي، إلخ. وتلك أمور تحدثنا عنها مطولا فيما قبل.

غير أنه يتعين تجنب أي "ترسيمة قصوية": هذا النموذج الامثل، لن نتوقف من تحقيقه على الأرجح في كل مكان وفي نفس الوقت، فذلك يستلزم وجود مناضلين ثوريين ومستوى عال من الوعي كاف لكي يطبق النموذج على هذا النحو الامثل. إذا جرى إنتخاب لجن الإضراب داخل عدد كبير من المقاولات فذلك مدعاة للسرور و خطوة نوعية للامام.

سبق أن قلنا ذلك مرارا: لو لم يجر في ماي 68 سوى إنتخاب لجن الإضراب - وفيديرياتها- في كل المقاولات، لكانت بداية الثورة، ولتحول الوضع نوعيا. إن دفعنا باتجاه النموذج الامثل فلان إيجابياته واضحة كل الوضوح: توفير الشروط الامثل للتنظيم والتنظيم الذاتي ولاشراك أقصى عدد من العمال في قيادة الإضراب ولبروز وضع ثوري في أفضل ظروف موالية للطبقة العاملة.

سوف ندرك كذلك العلاقة الوثيقة بين الدفع نحو الإضراب العام النشط وبين التنظيم الذاتي للإضراب. من الواضح أنه لا يمكن على الإطلاق تسيير إضراب عام عبر مكتب نقابي أو متفرغ: لأن شخصا واحدا أو شخصا لن يتمكنوا ولن يستطيعوا أبدا داخل معمل تنظيم الانتاج والتموين وربط علاقات مع المقاولات المزودة بالمواد الأولية، إلخ. إن ذلك أمر مستحيل: ما إن يصير الإضراب نشيطا حتى يصبح ضروريا إشراك أكبر عدد من العمال في قيادة الإضراب وفي العديد من القرارات التحكيمية. إن الإضراب النشط بطبيعته حافظ قوي للغاية للتنظيم الذاتي للإضراب كما بينته أمثلة ليب وغلابل-جيلي وعدد من الأمثلة الأخرى خلال الشهور الماضية.

5. من لجان الإضراب إلى المجالس العمالية

إن لجنة إضراب، بل وحتى اللجنة المركزية للإضراب، لا تتجاوز بعد مجال الإضراب، أي مجال رفض كامن وليس بعد فعلي للنظام السياسي (الدولة) للبرجوازية، وسأعود لذلك لاحقا لكونه شكل موضوع سجل مع الرفاق اللامبارتيين بفرنسا خلال ماي 68.

كيف يمكن الانتقال من لجان الإضراب إلى المجالس العمالية؟ ما هو الفرق النوعي بينهما، رغم أن مجلس العمال ينجم عن لجنة الإضراب بنسبة 99% مثلما أول سوفيات ببتروغراد. هناك عنصران يبدوان، على أساس التجربة التاريخية- ينبغي الانتباه إلى أن تجارب المستقبل قد تكون أغنى من تجارب الماضي-، محددان في ذلك التحول وهما:

(1) الاتحاد الفيدرالي، يعني تجاوز ضعف بذرة السلطة العمالية التي تنمو على مستوى معمل: لم يشكل إضراب ليب Lip رفضا للنظام الاقتصادي البرجوازي أو للدولة البرجوازية في مجملها. لكن توحد 50 معملا شبيها بليب Lip في فيدرالية وشنها إضرابا في فرعين أو ثلاثة فروع صناعية، فذاك مختلف نوعيا! لاسيما إذا طال ذلك جزئيا النظام البنكي والكهرباء ووسائل النقل العمومية، إلخ.

إن منطق الاتحاد الفيدرالي الأفقي (داخل مدينة) أو العمودي (داخل فرع صناعي) -والمدينة أهم من الفرع لكونها تقضي إلى احتداد طابع الرفض- يستلزم تحويل لجان الإضراب تلك إلى هيئات ازدواجية السلطة إذا تجاوز ذلك الاتحاد الفيدرالي مستوى معين.

(2) العنصر الثاني الضروري هو أن تتمتع هيئات الاتحاد الفيدرالي للجان الإضراب بسلطات تتجاوز سلطات تسيير الإضراب. وهذا العنصر وإن كان الاتحاد الفيدرالي يتيح إمكانيته فهو لم يتحقق بعد.

إن لجنة إضراب مركزية يقتصر عملها على تنظيم الإضراب وتوزيع الاموال أو المؤن على المضربين وإصدار جريدة للتحريض على الإضراب قد تكون مع ذلك منسجمة مع سلطة برجوازية غير منقسمة. ذلك أمر ممكن وإن كان مستبعدا. لكن لجنة إضراب مركزية تتمتع بسلطات تتجاوز مجرد تسيير الإضراب وتبدأ في تنظيم الانتاج وتوزيع ديون أو أموال انطلاقا من بنوك وتنظيم وسائل النقل العمومية وتوزيع الكهرباء وتتمتع باختصاص بسلطات فعلية، إن لجنة إضراب من هذا القبيل تتوقف عن كونها لجنة فقط لقد غدت مجلسا عماليا وجهاز سلطة بدأ العمل.

إن ولادة جهاز ازدواجية السلطة يبرزه واقع أن بعض السلطات التي عادة، داخل المجتمع البرجوازي، ما تنفذها البرجوازية وأجهزتها كالنظام البنكي أو الدولة البرجوازية، تضطلع بها تلك الهيئات. قد يكون ذلك ضئيلا، والكل يعرف الرواية التي سعيت إلى نشرها بأوروبا، إن لم يكن في العالم، والتي لا مني عليها الرفاق بليب كثيرا: إن قيادة FGTB بليب، خلال الإضرابان العامان لسنتي 1950 و1960، حين أشرفت على تنظيم السير بمدينة لياج ومنعت مرور السيارات والشاحنات التي لا تحمل خاتم FGTB، مارست في الواقع سلطة عمومية. هكذا تعرف السائقون على سلطة عمالية مختلفة كليا عن سلطة الدولة البرجوازية. إن ذلك جنيني للغاية لكن واقعي.

مرة أخرى، لا أهمية للرواية في حد ذاتها بقدر ما يهم تزويد ذاكرة الطبقة العاملة ومخيلتها الجماعية بأمثلة مشابهة، وتعويد بنيتها الذهنية لأن ذلك النوع من الأمثلة من شأنه أن يتكرر ويتعمم في الإضراب العام القادم وتكون له أهمية بالغة حقا في خلق مجالس عمالية، وهيئات سلطة عمالية معارضة لسلطة البرجوازية.

6. ازدواجية السلطة الاقتصادية وازدواجية السلطة السياسية

تقليديا، اعتبر مفهوم ازدواجية السلطة حصرا مفهوما سياسيا، وقد مارست مدرسة "زينوفيف-ستالين" تأثيرا عميقا في هذا الصدد على الحركة العمالية. والرفاق الماويون هم حاليا نتاج كاريكاتوري لهذا التأثير. فهم يمتلكون تصورا تبسيطيا شفافا جدا: "التروتسكيون لا يفهمون أن السوفيات لا يمكن أن توجد إلا خلال وضع ثوري وأنها تمثل هيئات سلطة ثورية. لكن حاليا يغيب وضع ثوري، لذلك فإن الثثرة حاليا حول الرقابة العمالية وحول ازدواجية السلطة، كلام فارغ أو أسوأ من ذلك هو ممارسة إصلاحية"، إلخ.

ندرك ما هو باطل في هذا الاستدلال: أنه يتجنب كليا التحدث عن الوضع المميز لنضال عمالي يتسع ويتعمم (أي وضع ثوري)، وكذا عن الطريقة التي يمكن ويجب على الثوريين التدخل بها خلال وضع قبل-ثوري. خلف هذا المفهوم الماوي يختفي، في الواقع، تقليد

قديم قدري وميكانيكي وكاوتسكي ومناهض للبريتانية يتصور أن الوضع الثوري يسقط من السماء، وأنه نتاج شروط موضوعية لا يمكن لفعل الطبيعة العمالية أن يمارس عليها أي تأثير.

على العكس، نحن نؤكد أنه عبر الدفع بتطبيق وتعميم تجارب الرقابة العمالية والسعي إلى تعميم وتحويل لجن الإضراب إلى مجالس عمالية نحول، عبر هذا التدخل، وضعا قبل-ثوري إلى وضع ثوري. ونشكل، هكذا، عامل تبلور ومحفزاً لولادة وضع ثوري. تبني تروتسكي فكرة جريئة وأكثر تجديداً، فيما يتعلق بألمانيا في بداية الازمة الاقتصادية الكبيرة: "علينا تفادي ممانعة ازدواجية السلطة وهيئات ازدواجية السلطة مع السوفييتات من النوع الكلاسيكي الناجم عن ثورة 1917. فليس مستبعداً موضوعياً، في الوضع الملموس بألمانيا سنة 1930، أن تغدو مجالس المقاولات (هيئات شرعية في إطار مؤسسة ويمار Weimar البرجوازية- إرنست ماندل) التي تهيمن عليها النقابات، هيئة ازدواجية السلطة".

علينا أن نكون متيقظين كفاية بهذا الصدد. من المؤكد أن ممانعة ازدواجية السلطة مع هيئات سوفييتية مطابقة لسوفييتات الثورة الروسية أو الثورية الألمانية هو خطأ لا ينبغي اقتراه. هناك على الأقل مثال تاريخي من مستوى كبير: كانت لجان الميليشيات بإسبانيا في يونيو 1936، هيئات ازدواجية السلطة حقيقية ذات أصول ومواقف أخرى مختلفة عن أصول ومواقف السوفييتات الروسية والألمانية. وفي إنجلترا، وبالنظر لخصوصية بنية الحركة العمالية هناك، لا يمكن استبعاد أن تشكل هيئات مختلفة كثيراً عن السوفييتات التقليدية دور هيئات ازدواجية السلطة.

يعتمد رفاقنا الإنجليزيون على ما يغدو مسألة ثابتة حالياً، على الأقل على المستوى المحلي، بأنجلترا: كل مرة يحل وضع نضال متفاهم للغاية على المستوى المحلي تخلق منظمات جبهة موحدة " لذلك الغرض " تضم مندوبي المعامل الأكثر كفاحية، ليس الجميع بالضرورة؛ وتضم الفروع النقابية المحلية الأكثر كفاحية، ليس الجميع بالضرورة؛ وتضم أحياناً الفروع المحلية لحزب العمال، ليس الجميع بالضرورة؛ وتضم ممثلي المنظمات الثورية المنخرسة محلياً والفاعلة.

تفيد حجة البودنغ، عند الإنجليز، أن دليل امتلاك الحلوى هو أكلها. إذا كانت تلك الهيئة قادرة على تعبئة مجموع الطبقة المحلية، فذلك يتمثل مع سوفييت محلي. أما إذا تعلق الأمر فقط بهيئة تضم الطبقة وتعبى من نسبة 10% إلى 15% من الطبقة العاملة، فهي جبهة موحدة يسارية (مناهضة للرأسمالية كما نقول في بلجيكا). علينا أن لانستبعد بروز هيئات من هذا النوع بالبلدان حيث الاغلبية العظمى من الطبقة العاملة منتظمة بطريقة أو بأخرى بالمنظمات التقليدية؛ وهذا بالطبع هو الشرط الضروري لكي يتمكن تجميع من ذلك النمط من لعب دور فعلي يتطابق مع دور بنية سوفييتية.

أريد أن أشير بعد أن ذكرت "منتظمة"، أن تلك الحالة إستثنائية للغاية بأوروبا. وأعتقد أنه خارج إنجلترا- وربما أيضاً السويد، التي معلوماتي عنها قليلة- ليس هناك حالة من ذلك القبيل. أما فرنسا فأكد أنها بعيدة كل البعد عن تلك الحالة. لو جمعنا كل ما ذكرته أعلاه، في أغلب المدن الفرنسية، لشكل ذلك ثلث أو ربع الطبقة العاملة. نفس الشيء بالنسبة لإيطاليا وبلجيكا. يستلزم ذلك مستوى من تنظيم وتأطير الطبقة العاملة - ليس أن يصوت في انتخابات ولكن أن يكون العامل منظماً ويبلغي دعوة... لا يتوفر إلا في إنجلترا: في أغلب المراكز الصناعية الكبرى، يمكن بالفعل قول أن الطبقة العاملة برمتها، بشكل من الأشكال، منظمة داخل النقابات وحزب العمال، بقدر ما النقابات تابعة لذلك الحزب. وحتى بالنسبة لإنجلترا، فإن وضحت رأيي توضيحاً عميقاً، فأني أعتقد بالآخرى أنه خلال حوض إضراب عام قد تبرز لجان إضراب منتخبة بدلاً من هيئات من ذلك النوع. لكن لا يجب إستبعاد كلياً لاحتمالاً من ذلك النوع لأنه يظل ممكناً منطقياً بالنسبة للحركة العمالية الإنجليزية.

إن التمييز مهم للغاية بين هيئات - سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة فليس ذلك هو الحاسم- يكمن دورها في تأمين بعض السلطات الاقتصادية وواقع الانتقال إلى رفض سلطة الدولة البرجوازية. لماذا تلك المسألة حاسمة وصعبة للغاية؟ لاننا نصطدم بالتمييز بين ميل موضوعي و طفرة نوعية معينة في الوعي. بحكم قوة الأشياء وبحكم المنطق الداخلي البسيط للحركة قد يضطر العمال الاشتراكيون- الديموقراطيون أو العمال الذين تربوا على الخروتشوفية، رغماً عنهم للقيام بمجموعة من الأمور التي استعرضتها سابقاً (من النقطة 1 إلى 4)، بما في ذلك الإضراب النشط واستئناف اشتغال البنوك لتقديم أجور المضربين. لكن هناك نقطة يصبح فيها ذلك صعباً، إن لم يكن مستحيلًا: أي عندما يجب إختيار الاصطدام مع المؤسسات الديموقراطية البرجوازية ورفضها بشكل علني وواعي. ذاك سبب فشل كل الثورات إلى حد الآن بأوروبا الغربية.

هناك مثال كلاسيكي، مثال معروف جداً لأنه يتعلق بإنجلترا حيث تتطور الأمور بفجائية أكبر. حين كانت الحركة العمالية الإنجليزية في قمة قوتها، عشية الحرب العالمية سنة 1921، حينما ابرمت النقابات الثلاث الكبرى تحالفاً وقررت حوض إضراب مشترك (الصناعة المعدنية والمناجم ووسائل النقل) كان بإمكانه أن يكون، في سياق تاريخي مختلف، أقوى بما لا يقاس من إضراب سنة 1926. حين كانت حركة " شوب-ستوار " "shop-stewar" (من نوع شبه سوفييتية) منخرسة على شكل واسع وسط المعامل الإنجليزية، استدعى لويد جورج، القائد الأكثر ذكاءً ضمن البرجوازية الإنجليزية، القادة الثلاثة الرئيسيين لنقابات "التحالف الثلاثي" وقال لهم: " ندرك أنكم قادرون على شل البلد برمته، وندرك أنكم أقوى للغاية منا وندرك أنه لا يمكننا إستعمال جيشنا للتدخل ضدكم لأن أغلبية الجنود قد يرفضون تلك الأوامر، لكن عليكم الإختيار: إنني أمثل أغلبية الأمة والبرلمان، هل أنتم مستعدون لحوض إضراب عام ضد أغلبية الأمة

والبرلمان، وأنتم لا تستطيعون خوضه إلا إذا كنتم مستعدين للحلول محلها وخلق سلطة أخرى، بنية دولة أخرى غير تلك الناجمة عن البرلمان والاقتراع العام. فهل أنتم مستعدون لذلك؟"

لست مضطرا لتوضيح ردود أولئك النقابيين البيروقراطيين، فالكل قد أدرك ذلك.

إن الترجمة الأكثر مأساوية لنفس المنطق، يتمثل في حالة ألمانيا حيث أسست بالفعل مجالس عمالية في كل المعامل وكل المدن وحيث انهار جهاز الدولة البورجوازية تقريبا (في الواقع لقد استولت الطبقة العاملة على السلطة) وحيث قررت أغلبية الاشتراكية - الديمقراطية داخل تلك المجالس العمالية عن طيب خاطر الدعوة إلى إنتخابات عامة لتشكيل برلمان بورجوازي ونقل السلطة التي يظلمون بها إلى ذلك البرلمان البورجوازي. ليس هذا إجراما فحسب إنه غياب أيضا! لقد كانوا مقتنعين من حصولهم على الاغلبية في تلك الإنتخابات البرلمانية. لكنهم لم يحصلوا حتى على تلك الاغلبية (حصلوا على 44% من الاصوات). وهم لم ينقلوا سلطة المجالس العمالية، على الأقل، إلى حكومة إشتراكية-ديموقراطية بل إلى أحزاب بورجوازية.

هكذا جرى تصفية الثورة الألمانية خلال ثلاثة شهور (نوفمبر 1918 إلى فبراير 1919): بعد دعوة مجلس ويمار Weimar التأسيسي للانعقاد، لم تبق سوفيينات. هذه نقطة لارجعة فيها: يستلزم تحويل مجالس عمالية بدأت في الاضطلاع بعدد معين من السلطات الاقتصادية، إلى هيئات ترفض بوعي سلطة المؤسسات البرلمانية الديمقراطية البورجوازية للدولة البورجوازية، طفرة نوعية في الوعي، إذ لا يمكن حفز أغلبية العمال للقيام بثورة إشتراكية دون أن تدرك هي ذلك. إن ذلك وهم كلي.

يتعين أن يحصل تطور حاسم في مستوى وعي غالبية الطبقة العاملة من مستوى إصلاحى إلى مستوى ثوري أو شبه ثوري، وهناك مجموعة من الشروط الملائمة لذلك:

1) تسارع عام لتجربة إدراك الاحداث خلال مرحلة ثورية؛ ليس ذلك أمرا يسيرا. الكل يدرك تصور لينين وتروتسكي: "يتعلم العمال، خلال ثورة، في يوم أكثر مما يتعلمونه في سنة أو خمس سنوات خلال مرحلة غير ثورية". إنهم يتعلمون أكثر لأن هناك المزيد من النشاطات الجماهيرية المميزة، طبعاً، لمرحلة ثورية.

2) إن دور الحزب الثوري حاسم تماما خلال هكذا ظروف. لا يمكن تصور - ولم يسبق لذلك أن يحدث- أن تكتسب غالبية الطبقة العاملة وعيا مناهضا للرأسمالية وثوريا دون الدور الحاسم والقيادي للحزب الثوري. بل إنه، خلال مرحلة ثورية، قد يتحول الحزب الثوري و ينتقل إلى وتيرة أسرع للغاية من وثيرته خلال مرحلة هادئة نسبياً.

3) لكن، رغم أن ذلك قد يبدو غريباً، فسوف أقدم مع ذلك خلال هذه السيرة برمتها الدور الحاسم لعامل ثالث يلعبه العدو.

إن الوضعية الصعبة للغاية هي الوضعية التي لا يقوم العدو بأي شيء. وهناك مثال تاريخي هو مثال البورجوازية الايطالية. فحينما احتل العمال في شمال إيطاليا كل المعامل الكبرى بالمنطقة خلال الإضراب الكبير الشهير لنونبر 1920. قال جيولوتي، الوزير الاول الايطالي في تلك المرحلة، وكان مثل لويد جورج أحد قياديي البورجوازية الايطالية الاكثر مكرراً، " احتل العمال المعامل وهم مسلحون (على الأقل عمال توران Turin) ذلك خطر على حياة الدولة. إن الخطوة المفيدة التي نستطيع القيام بها هي أن لا نقوم بأي شيء". نأمل، بعبارة أخرى، أن لا يكونوا هم بأنفسهم من يتخذ مبادرات حاسمة لاجل خطوة حاسمة إلى الامام. ذلك ما حصل بالضبط: عقدت إجتماعات خلال ستة أيام للقيادات النقابية وقيادة الحزب الاشتراكي والمجالس العمالية - كان الشيوعيون ما يزالون حينها داخل الحزب الاشتراكي- وجرى نقاش ماينبغي التركيز عليه: الرقابة العمالية أو لا، ماذا سنطلب من الباطرونا ومن الحكومة، إلخ. لكن الحركة أنهكت نفسها بالنقاشات الداخلية والجمود والشلل وعدم القدرة على أخذ المبادرة الحاسمة للقيام بالتغيير الذي استعرضته أعلاه.

لو ارتكبت البورجوازية الايطالية خطأ دفع العصابات الفاشية بالهجوم على المعامل آنذاك أو شن قمع عسكري، لكانت نسبة قيام ثورة كبيرة بالتأكيد: إذ كان العمال مسلحين وكانوا يمتلكون القوة المادية للاستيلاء على السلطة وللرد على أي استفزاز من الجانب الاخر. لكن أخذ المبادرات بأنفسهم، دون استفزاز، والقطع بأنفسهم مع المؤسسات الديمقراطية البورجوازية فما كانوا واعين بذلك وما كانوا يتوفرون على الارادة ولا القيادة اللازمة لذلك.

يتعين استنتاج خلاصة هامة للغاية، رغم أن فيها نقاش، لكنها نتاج تجربة الإضرابات العامة بأوروبا الغربية: من الضروري العمل على الحفاظ على هيئات السلطة العمالية المنبثقة عن الإضراب العام وعلى إقامة وضممان استمرار بنية ازدواجية السلطة وعلى فتح مرحلة ازدواجية السلطة. لأنه من اللحظة التي نتفوق في إقامتها، من المستبعد ألا يسعى العدو، مجبراً، إلى مهاجمتها عاجلاً أو آجلاً. وهكذا سيجري التحضير لرد عمالي متمركز بطريقة أكثر فعالية مما لو طلب من أولئك العمال، الذين حققوا لتوهم تقدماً تنظيمياً هائلاً، إدراك كل ما يترتب سياسياً وثورياً عن قراراتهم؛ إن هكذا إدراك مستبعد على الأقل في غالبية البلدان حيث الطبقة العاملة تحت تأثير الإصلاحية و الإصلاحية الجديدة.

وبعبارات أخرى، فإن الاحتمال الأرجح، هو خلق ازدواجية سلطة حقيقية، أي سلطتان جنباً إلى جنب خلال فترة إنتقالية؛ المجالس العمالية -جنين السلطة السوفيتية- من جهة والبرلمان والمؤسسات البورجوازية من جهة أخرى. وسوف يتعلق الامر بمعرفة خلال أي فترة وتحت أي شكل وبأي حجة سوف يجري إقناع أغلبية العمال بالقطع بترو وبوعي مع الاخيرة للارتكاز على الاولى.

كل هذا معد للتطبيق إذا كانت أغلبية العمال تحت تأثير الايديولوجيا الاصلاحية أو الاصلاحية الجديدة. أما إذا كان العمال، في أغليبتهم، شيوعيين ومناهضين للأسمالية وتروتسكيين وثوريين وماويين إلخ؛ فحتى قبل ولادة ازدواجية السلطة سيحول العمال مجالسهم العمالية علانية إلى سوفياتيات وسوف يستولون على السلطة. لكن ذلك إحتمال مستبعد للغاية في كل البلدان الاوربية تقريبا، باستثناء حالة إسبانيا وحتى في هذه الحالة ينبغي الحذر بشدة.

7. المركز

نواجه هنا ظاهرة تكتسي أهمية ببيكولوجية بالغة قلل لينين من قيمتها، بلا ريب، عندما سعى إلى نقل عدد من تجارب الثورة الروسية إلى أوروبا الغربية: الطبقة العاملة بأوروبا الغربية ممرضة منذ أمد طويل داخل منظمات عمالية ونقابية وسياسية. وعندما كان يحل الرفيق بوساداس Posadas بأوروبا وينتقد العمال بقوله: "هل تعرفون؟ عليكم أن تتعلموا كيف تتمركزون"، كان يلقتهم مسألة أدركوها منذ 75 سنة.

فالتجربة التي عاشها العمال مزدوجة و سلبية جزئيا للأسف: أكيد أن المركزنة تزيد من القوة لكن الشكل الملموس للمركزنة قوى البيروقراطية، وكلما تمركزت حاليا منظمة جماهيرية كلما تبقرطت. لا توجد بأوروبا برمتها حالة تعكس هذه القاعدة.

والحال أننا وضحنا، إلى حد بعيد، أن المسألة الايجابية بحق في إضراب عام، هي أنه يحرر قوى الاستقلال الذاتي العمالي القادرة على تقويض الرقابة البيروقراطية على الطبقة العاملة والحركة العمالية. من المحتم تقريبا أن ذلك الاستقلال الذاتي العمالي سوف يتميز في البداية بدرجة مهمة من اللامركزية، إن ذلك انتفاض ضد البيروقراطية أكثر مما هو ضد البرجوازية ودولتها؛ غير أن المسألتين، وبقوة الأشياء، مترابطتان إرتباطا وثيقا.

ذلك يعني أن السعي لمركزة المبادرات التي سوف تتخذ لن تكون أمورا بديهية سوى عبر خطاب يتبنى التروتسكية أو داخل مدرسة للاطر. لنأخذ مثلا من الثورة الاسبانية (يتعين غالبا الرجوع إليها لانها التجربة الاغنى التي شهدناه في الدول الامبريالية حتى الان): إن الهيئات المشابهة للهيئات السوفياتية التي أسسها العمال عفويا خلال الايام الاولى للثورة ما كانت تحمل نفس الاسم بمختلف المدن: ففي كاتلونيا حيث كانت الحركة أكثر تقدما، سميت بشكل عام "لجن الميليشيات الشعبية" (ليس في كل مكان). وفي مناطق أخرى بالبد، سميت على وجه مخالف بـ " لجنة الانتاج" و " لجنة محلية" و "لجنة المعمل" و " مجلس عمالي" و " لجنة الجبهة الشعبية"، إلخ. ما كان الاسم مسألة شكلية فحسب، إنه يخفي وظيفة مختلفة وتشكيلة مختلفة ووعيا ذاتيا مختلفا باختلاف من أطلقوه ومن يمثلهم. أما توحيد تلك اللجان برمتها خلال 24 ساعة خلال مؤتمر وطني، فما كان مستحيلا وحسب بل ولم يتحقق أبدا وما كان ذلك صدفة!

أود أن أشير إلى بعض الطرق التي قد تبرز عبرها تلك المركزنة تقدما:

(1) ثمة طريق هام للغاية، يتمثل في الطريق الاقتصادي الذي تناولته سابقا: حين يتم الانتقال إلى الإضراب النشط، هناك داخل منطق الإضراب النشط قوة مركزة هائلة علينا أن نشدد عليها. من المستحيل استئناف الانتاج داخل مقابلة دون ربط علاقة مع مقاولات النقل والمواد الاولية والتوزيع والطاقة. ثمة إذن قوة مركزة وتنسيق تخلق بشكل آلي تقريبا. تلك حجة إضافية للإشارة إلى أهمية الانتقال إلى الإضراب النشط لتحويل إضراب عام إلى منطلق سيرورة نحو الثورة الاشتراكية.

(2) عامل آخر مهم للغاية نميل إلى التقليل من أهميته وهو مركزة وسائل الاتصال. لم تعد المراكز التي تشكل عصب المجتمع تلك التي كانته قبل 60 عاما. لم تعد محطات القطار مراكز عصبية. كان الاستيلاء على محطات القطار فكرة منطقية بالنسبة للعمال سنة 1917، أما اليوم، وفي العديد من البلدان، فلم يعد لذلك أية أهمية. المراكز العصبية اليوم هي مراكز وسائل الاتصال والراديو والتلفزة وما يرتبط بها: المطبوعات (يتعين عدم الاستهانة بها لاسيما تلك التي يجري فيها طبع الاموال) والابناك والبريد إلخ.... إذا تفحصنا هذه العناصر فإننا نرى قوى المركزنة التي قد تخلقها خلال إضراب عام.

ومن وجهة نظر إمكانية قيام ثورة إشتراكية، فإن منعطف إضراب ماي 68 العام ما أدركه أحد تقريبا: حين استولى العمال على كل المقاولات خلال الايام الاولى للإضراب وفرضوا عليها رقابة، بما في ذلك مقاولات الاتصالات اللاسلكية، لم يبق ولا هوائي antenna للاتصالات اللاسلكية بباريس لم يراقبه المضربون- حتى هوائيات الاتصالات اللاسلكية التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني. لكن التدخل العسكري الوحيد الذي قامت به الحكومة الديغولية كان بغية تحرير هوائي بباريس لصالح وزارة الداخلية: كان تدخل 100 من رجال الشرطة CRS كافيا. لو كانت هناك قيادة أخرى للإضراب - باستحضر "لو" يمكن طبعا القيام باشياء أخرى كثيرة- لو

كان العمال يملكون وعيا آخر، ولو أدركوا الأهمية الحاسمة للامور، لواجهوا حيز ذلك الهوائي. والحديث عما كان سينتج عن هكذا مقاومة- ظافرة دون شك- ليس له أية فائدة.

علينا أن ندرك أن درجة الشلل التي يفرضها إضراب عام على الدولة البورجوازية، في ظل إجراءات مركزة من النوع الذي تحدثنا عنه، تفوق نوعيا كل ما شهدناه من قبل. هذه أحد السمات الأكثر إستعصاء على فهم الذين ينتقدون التكنولوجيا المعاصرة إنتقادا خاطئا أحادي الجانب ويعتبرونها فقط قوة اضطهاد واستغلال- وهي بالفعل كذلك في ظل النظام الرأسمالي- والذين لا يدركون أن التكنولوجيا بالذات تجعل المجتمع البورجوازي أكثر قابلية للعطب أمام نضال الاجراء الموحد والمعمم.

كيف كان القمع البورجوازي منذ 50 أو 60 سنة؟ كان يتم عبر إطلاق بضعة آلاف من المرتزقة المسلحين على السكان. خلال تلك الفترة، كان الخيار وحيدا: مواجهة السلاح بالسلاح. لكن المجتمع الحالي أكثر قابلية للعطب، إذ هناك وحدات متحركة بإتقان لكن متصلة برمتها بالراديو والتليكس إلخ... مع عدد محدود جدا من المراكز العصبية. هكذا تنتقل المركزة بعد حيز هوائيات وسائل الاتصال برمتها وبعد وضع حد لامكانية التواصل، إلى معسكر البروليتاريا والثورة وتنزع المركزة كليا من الثورة المضادة.

خلال الايام الاولى للإضراب العام في ماي 68، وصلنا إلى وضع حيث ما عاد وزير الداخلية يتوفر على أية وسيلة للاتصال مع الولاية. وبلغ الوضع مرحلة تثير الضحك لكون الكتاب والضاربين على الآلات الكاتبة والمستخدمين و موظفو الولاية أضربوا عن العمل. فالمسألة ما عادت تتعلق بعدم إمكانية اتصال وزير الداخلية مع الولايات فحسب بل أن ذلك ما عاد يجدي نفعاً: يتعين الاتصال مباشرة مع الوالي أو أحد مساعديه لتبليغ خبر ما.

إنه لمن الأهمية بمكان إدراك الدور الحاسم لهذه المراكز العصبية، أي وسائل الاتصال، في نقل المركزة لمعسكر العمال وشل معسكر البورجوازية والثورة المضادة. إن الإضراب السلبي المتحول إلى إضراب نشيط في تلك المجالات هو مركزة أو توماتيكية. تصوروا التحول إلى الإضراب النشط خلال إضراب عام يشنه مستخدمو قنوات الراديو والتلفزة يعني ذلك أن قنوات الراديو والتلفزة في خدمة الإضراب مع قوة مركزة لا يمكن وصفها. تدرك الثورة المضادة ذلك بالطبع: استهدف كل عصيان مسلح مضاد للثورة خلال الخمسة عشرة (15) سنة الاخيرة الاستيلاء قبل كل شيء على قنوات الراديو. كانوا يدركون أن تحكّم الشعب والعمال في قنوات الراديو والتلفزة سيمنح قوة جبارة لمركزة سلطة عمالية.

أكيد يمكن استخلاص دروس للمستقبل: فحول تلك المراكز العصبية سيقع أول امتحان للقوى. سوف لن تتسلى قوات الدرك ببلجيكا بادية ذي بدء بطرد مضربي Cockerill أو ACEC - سيكونون مصابين بالجنون لو كانت تلك أوليتهم. لن يتمركزوا كذلك حول محطة القطار Waremme أو محطة قطار الحدود Haine-Saint-Pierre. بل سوف يتجهون إلى المراكز الكبرى لوسائل الاتصال وقنوات الراديو والتلفزة البلجيكية والبريد والبنوك الكبرى: فهناك سيتقرر المجرى العام للاحداث خلال المرحلة اللاحقة.

وحول مسألة الدفاع الذاتي عن هذا النوع من المؤسسات التي، بسبب طبيعتها، تعني انتقال جزء هام من السلطة من معسكر إلى آخر، يمكن أن يرتقي وعي عدد أكبر من جمهور العمال إلى مستوى إدراك ضرورة عدد من الأمور التي لا يجري إدراكها حين تطرح بطريقة عامة مجردة.

8. وفاء وإخلاص الطبقة العاملة تجاه المنظمات التقليدية ومسألة الاستيلاء على السلطة

يتعلق الامر بالتمفصل بين كل ما تحدثت عنه حتى الان بخصوص تطور ازدواجية السلطة الناتجة عن الإضراب العام من جهة وبين الوفاء السياسي التقليدي للطبقة العاملة من جهة أخرى والمفضي إلى مسألة الصيغة الحكومية الانتقالية الشهيرة. هكذا يواجهنا التناقض الاساسي في شكله الأكثر وضوحا وحدة.

موضوعيا، تطرح مسألة الإضراب العام مسألة السلطة السياسية. موضوعيا تشكل لجان الإضراب المنظمة في اتحاد فيدرالي هيئات ازدواجية السلطة. موضوعيا فلجن إضراب، منظمة في اتحاد فيدرالي شرع في تقلد سلط تتجاوز مجرد تنظيم الإضراب، تبدأ في التصرف كهيئات سلطة. لكن كل ذلك للأسف منسجم مع الظاهرة الأخرى المتمثلة في أن أغلبية العمال الذين انتخبوا تلك اللجن ودعموها يستمرون علاوة على ذلك في مساندة أحزاب إصلاحية تظهر ميزتها المناهضة للثورة بطريقة أكثر ضررا خلال تاريخ الحركة العمالية، خلال وضعية من ذلك النوع بالضبط.

أن حكم التاريخ بهذا الصدد واضح على الاطلاق فقد حدث ذلك كل مرة. هكذا انتخب العمال الروس سوفيينات في كل مكان في فبراير-مارس 1917 واختاروا فيها أغلبية تتشكل من المناشفة والاشتراكيين الثوريين اليمينيين، أي الاصلاحيين. وانتخب العمال الالمان في كل مكان في نونبر 1918 مجالس عمالية واختاروا فيها أغلبية تتشكل من الاشتراكيين الديموقراطيين. أسس العمال الاسبان مجالس في كل مكان بإسبانيا في يوليوز 1936، لكن كانت الاغلبية العظمى من أعضاء تلك اللجان تتشكل من إشتراكيين ديموقراطيين

وفوضويين وأعضاء الحزب الشيوعي، يعني أعضاء منظمات ما كانت تترك طبيعة ازدواجية السلطة، لكي لا نقول ضرورة إستيلاء تلك اللجن على السلطة. علينا إذا إدراك ذلك التناقض الذي لا يمكن نفيه بواسطة أقوال.

لا يمكننا قول أنه "طالما لم يقطع العمال بشكل واع مع الإصلاحية، فلن يشكلوا قط سوفيات". فتلك الفكرة كذبها التاريخ. كما لا يمكن قول أنه: " طالما لم يقطع العمال مع الإصلاحية فعليهم ألا يشكلوا سوفيات"، تلك الفكرة هي تقريبا نظرية الماويين. لأنه فقط عبر تشكيل سوفيات وفي ظل وضع ثوري تتمكن أغلبية العمال من القطع مع الإصلاحية. هناك تكمن إذا الصعوبة الحقيقية، التناقض الحقيقي الذي يجد تعبيره الأكثر وضوحا في مسألة السلطة.

لأنه لا يمكن إقناع العمال أن على تلك الهيئات استلام كل السلطات، إذا عارضت تلك السلطة الاحزاب التي مازالوا أوفياء لها. إنه من الوهم كذلك توقع أن ينتهي الامر بتلك الاحزاب إلى الاستيلاء على السلطة تحت ضغط العمال. لا يمكن نفي هذا الاحتمال الهامشي مسبقا وبشكل نهائي لكنه مستبعد للغاية، أما بالنسبة لأوروبا الغربية فإنه غير وارد. حتى الان قدمت الحركة العمالية حلان للخروج من ذلك التناقض. يظل ذاك الحلان وهما مقترحان لحل المسألة، وحدهما الصحيحان.

(1) على المستوى الدعاوي، هناك تكتيك البلاشفة المشهور والكلاسيكي سنة 1917 الذي يقول للعمال: "أنتم منظمون داخل مجالس عمالية، وتتوخون أن تستولي على السلطة. علاوة على ذلك مازالت لديكم أو هام داخل الحزب الاشتراكي-الديموقراطي. طالبوا حزبيكم بأن يستولي على السلطة في إطار السوفيات".

أصر على أن تحريضا من هذا القبيل له دينامية مختلفة تماما، في وضعية ثورية حيث توجد مسبقا هيئات ازدواجية السلطة، عن دينامية تكتيك يدعو العمال بالتصويت لصالح الاحزاب العمالية، وعن تكتيك مطالبة الحزب العمالي للوصول للسلطة ببريطانيا عبر الانتخابات؛ فهذا التكتيك الاخير مفيد لاهداف دعاوية لكن ديناميته مختلفة. أعتقد أنه لا مناص لنا مستقبلا من المرور عبر نفس الطريق. لكن الاحتمال الوحيد حيث يكون بالامكان تلافى المرور من تلك المرحلة هو أن تشكل المنظمات الثورية منذ البداية أغلبية داخل الطبقة العاملة، لكن ذلك احتمال غير وارد ونعتبره مستبعدا إن لم يكن مستحيلا في السنوات القادمة.

غير أنه يتعين الاحتياط للصياغة الدقيقة لذلك الشعار الحكومي الانتقالي بحيث ينسجم مع حقيقة الوفاء السياسي للطبقة العاملة، فهذا الوفاء قابل للتغيير. هناك حاليا بأوروبا الغربية ميل - ربما لاحظنا ذلك ببليجيا قبل رفاقنا بالبلدان الأخرى- متمثل في تحول وفاء الطبقة العاملة من الاحزاب التقليدية الهرمة نحو النقابات. تجسد نقابة FGTB الشكل الاصلاحى التقليدي الكلاسيكي ببلد كبلجيا أكثر بكثير من PSB(الحزب الاشتراكي البلجيكي)، وتجسده بإيطاليا النقابات أكثر بكثير من الحزب الشيوعي، إن لم نقل الحزب الاشتراكي الديموقراطي.

ينبغي عند صياغة الشعار الحكومي استحضار النقل الحقيقي للنقابات. وفي بعض الحالات، المنظمات النقابية حتى قبل المنظمات السياسية التقليدية. نتذكر أننا ببليجيا، خلال مرحلة كلها إبتداء من الإضراب العام سنة 1960، تبيننا كشعار حكومي انتقالي شعار " حكومة عمالية مرتكزة على النقابات". كان ذلك منسجما مع واقع الطبقة العاملة والحركة العمالية ببليجيا. لا يجب تقديم أحكام مسبقة حول المستقبل، فهذه المسألة ملموسة للغاية وتتغير بتغير واقع الطبقة العاملة ولا يمكن الاجابة عنها انطلاقا من مخطط أو نص كتب منذ 40 سنة بل من خلال الواقع الملموس للمرحلة التي نتواجد فيها بكل بلد.

(2) الوجه الآخر لحل ذلك التناقض، هو الوجه التنظيمي. حين يتعلق الامر بأزمة ثورية حادة، وعندما يشن إضراب عام بشل البلد برمته وتأسس هيئات ازدواجية السلطة، فإنه يجري تجميع بسرعة فائقة وإعادة تشكيل بسرعة فائقة داخل الطبقة العاملة والحركة العمالية. يشكل ذلك اللحظة الملائمة للنزعة الوسطية في تاريخ الحركة العمالية. تبرز قوى وسطية ذات أفق متابينة، ذات منطلقات متفاوتة تتقاسم ، بشكل عام، قاسما مشتركا بسرعة بالغة خلال النضال، قاسم مشترك إيجابي- غير أني لا أتحدث هنا عن الوسطية بالمعنى السلبي بل الايجابي لان الامر يتعلق بالقوى التي تنطلق من الإصلاحية نحو الثورة.

تشكل مهمة خلق وحدة عمل بين الثوريين والوسطيين حول بعض المسائل الرئيسية لارساء السلطة العمالية المهمة التنظيمية الأكثر أهمية. خلال الثورة الاسبانية تعلق الامر باليسار الفوضوي واليسار الاشتراكي والحزب العمالي للتوحيد الماركسي(POUM) والتروتسكيين. وخلال الثورة الالمانية بين يسار الحزب الاشتراكي المستقل والحزب الشيوعي وبعض القوى الفوضوية-النقابية. وخلال الثورة الروسية بين الحزب البلشفي ويسار الحزب الاشتراكي-الثوري.

طبعاً، فالوضعية الامثل هي التي يهيمن فيها الحزب الثوري منذ البداية داخل ذلك التجمع، إذ لن تكون هناك مشاكل كثيرة، في هذه الحالة يمكن الاقتداء بمجريات الاحداث في روسيا. لكني أسمح لنفسى بتقديم توقع متشائم؛ فأنا لا اعتقد أن ذلك سيكرر غالبا بأوروبا الغربية. لا أقول ذلك نتيجة لتشاؤم تلقائي ولكن لان الوضع الاستثنائي بروسيا كانت نتاج ماض يتعين تفسيره: تمكن الحزب البلشفي من بسط هيمنته داخل أقصى اليسار الروسي لأنه كان يهيمن مسبقا على الطبقة العاملة برمته عشر سنوات من قبل.

فغشية الحرب العالمية الاولى كان الحزب البلشفي يبسط هيمنته على الحركة العمالية الروسية سواء إنتخابيا أو صحفيا أو نقابيا أو من حيث عدد الاعضاء. هناك تحقيق مشهور أجراه إميل فندر فالد Emile Vandervelde أحد ألد أعداء البلاشفة الذي حل بروسيا بإسم مكتب الاممية الاشتراكية خلال بداية 1914 اعترف فيه أن البلاشفة أغلبية من جميع النواحي داخل الطبقة العاملة الروسية.

فما جرى في روسيا مسألة تختلف كليا عما يوجد حاليا بأوروبا الغربية. إذ أن التيار الثوري الذي بسط هيمنته داخل الطبقة العاملة الروسية عندما كانت تلك الاخيرة أقل فعالية، فقد هيمنته مؤقتا حينما امتد التيار الثوري نحو الشعب برمته في فبراير-مارس 1917 وبسطها مرة ثانية بسرعة كافية بعد ستة أشهر. كان بإمكانه القيام بذلك لتوفره على أطر داخل كل معمل ولمكتسبات انغراسه وسط الطبقة العاملة.

ليس هذا حال الطليعة الثورية حاليا بكل بلدان أوروبا الغربية. في ظل هذه الشروط، ورغم ما قد يتبجح به صعود ثوري ورغم الاعتقاد أن قوانا ستتضاعف عشرة مرات أو حتى خمسين مرة وهو أمر ممكن في ظل هكذا صعود، فإنه من المستبعد أن نكون، على الفور، أقوى من التيارات الوسطية المنبثقة عن التيارات الجماهيرية الكبرى. كان الحزب الشيوعي الالمانى يضم سنة 1919 و1920 حتى مؤتمر هال 15000 إلى 25000 عضو ويسار الاشتراكيين المستقل 300000 إلى 500000 عضو. ذلك كان ميزان القوى. أما في إسبانيا كان الـ POUM - مع كل الانتقادات التي يمكن إصدارها في حقه- والتروتسكيون يضمان 4000 إلى 6000 عضو واليسار الاشتراكي والفضوي 200000 إلى 300000 عضو. إنه نفس ميزان القوى.

من المستبعد مستقبلا مشاهدة موازين قوى مختلفة جذريا في بداية صعود ثوري. ذلك يعني أن تفادي كل عصبوية اتجاه تلك التيارات اليسارية مسألة حيوية لانتصار الثورة وأنه يتعين إيجاد الأشكال التنظيمية لخلق جبهة موحدة للثوريين داخل الجبهة الموحدة للمنظمات العمالية. عندما أقول جبهة موحدة للثوريين، أعني جبهة حزب الثوريين وبين الوسطيين فكل الذين لم ينخرطوا في الحزب الثوري هم، بالتعريف، وسطيون.

تجسدت تلك المسألة بفرنسا في ماي 1968: إذ جرى نوع من جبهة موحدة. وهي التي اتخذت كل المبادرات النضالية من مظاهرات ضخمة وإجتماعات إلخ... ولعب رفاقنا فيها دورا نموذجيا وبدون أية عصبوية. تشكل تلك المرحلة بداية إختراقهم لأقصى اليسار الفرنسي كقوة مهيمنة سياسيا. أعتقد أن ذلك ما يتعين علينا تطبيقه. لكن ذلك لم يتحقق بإيطاليا على سبيل المثال. خلال الصعود الكبير للإضرابات سنة 1969 لم تنجح مختلف المجموعات والمجموعات الصغيرة الثورية مطلقا في تشكيل حد أدنى من جبهة موحدة بينها. وهو ما تعمل عليه حاليا وفي ظل مرحلة تراجع وبشكل يميني، لكن ذلك كلاسيكي. نتج عن ذلك عواقب وخيمة بإيطاليا.

استشهد بالمثال الأكثر فجاعة. حينما تشكل مجلس ممثلي العمال بفيات Fiat في أواخر 1969 بمبادرة من مجموعات أقصى اليسار، شارك في مؤتمر عمالي وطني 3000 عامل ثوري، أما رفاقنا الذي كانوا أقلية صغيرة فقد صاروا "حتى الموت" لدفع الثوريين للمبادرة لنقل تجربة "فيات" داخل مقاولات إيطالية أخرى. كانت هناك إمكانية للقيام بذلك لان القوى الموجودة كانت قادرة على ذلك. لكن كل المجموعات الماوية والعفوية عارضت ذلك بعد الادلاء بحجج غبية ونموذجية في يسراويتها: "كلنا مندوبون" " لا نحتاج إلى مندوبين" " نتوخى تحرير الجماهير"، إلخ. ماذا كانت النتيجة؟ تمكنت البيروقراطية النقابية من تعميم تكوين لجن محل الطليعة الثورية واسترجعت بذلك رقابتها على الحركة التي كان الافلات كليا من قبضتها ممكنا. وكانت النتيجة المنطقية: نفس الذين كانوا يصيحون سنة 1969 " كلنا مفوضون" يساندون حاليا البيروقراطية النقابية في مناورتها لادماج المجالس العمالية داخل الجهاز النقابي.

يبين ذلك المثال كذلك أن النضال لاجل تكوين جبهة موحدة لأقصى اليسار في إطار النضال لاجل تكوين جبهة عمالية موحدة، يستلزم التخلي عن العصبوية، ولكن أيضا عدم الاصطفاف الميكانيكي والتبعي حول المواقف اليسراوية والانتهازية التي قد تدافع عليها مختلف التيارات داخل تلك المجموعة.

ما هي حظوظ الثوريين؟ سوف أقدم بعض الامثلة التاريخية. إن تجميع يسار الحزب الاشتراكي المستقل والحزب الشيوعي سنة 1922 قد أتاح الحصول على الاغلبية داخل نقابة عمال الصناعة المعدنية بألمانيا، بما في ذلك الاغلبية داخل القيادة (أكبر نقابة ألمانية). في شهر سبتمبر-أكتوبر 1936، حصل الـ POUM ويسار الفوضويين النقابيين واليسار الاشتراكي على أغلبية مطلقة وسط لجان الميليشيات بكتلونيا. إذا كنا ننتقد POUM أو القيادة اليمينية للحزب الشيوعي الالمانى خلال 1922-1923، فليس لكونهم مروا من تلك المراحل للحصول على الاغلبية داخل الطبقة العاملة بل لانهما لم يستفيدا من تلك الفرص السانحة ل طرح مسألة السلطة وحلها. ليست هناك وسائل أخرى لحل تلك المسألة، ولا يمكن حلها بأقلية صغيرة ضد أغلبية الطبقة العاملة بالبلدان الامبريالية.

9. التسليح العمالي والدفاع الذاتي

حتى حينما يتوفر أقصى اليسار مسبقا على أغلبية داخل المجالس العمالية، وحتى عندما تكون البرجوازية ضعيفة وغير منظمة، وحتى عندما تنتقل الطبقات الوسطى أكثر فأكثر إلى جانب الطبقة العاملة لاعتقادها أن هذه الاخيرة ستتصير - يشكل كل ذلك مميزات لازمة ثورية تنضج- فإن مسألة الاستيلاء على السلطة لن تحل دون حل مسألة التسليح. ولمسألة التسليح سمتان يتعين الربط بينهما لهما:

(1) مسألة تسليح الطبقة العاملة.

(2) مسألة تفكك الجيش البرجوازي.

ترتبط المسألة الاولى بالثانية إرتباطا وثيقا. بدون بداية تسليح الطبقة العاملة، فإن تفكك الجيش البرجوازي لن يتجاوز عتبة دنيا. لقد قال تروتسكي في هذا الموضوع كل ما كان يتعين قوله، كل ما هو كلاسيكي حول قوة الانضباط وسط الجيش البرجوازي، الذي لن يتفكك كليا إلا حين يجد الجندي الفرد حماية، بما في ذلك حماية عسكرية في موضع آخر، هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن الدفاع الذاتي العمالي لن يتجاوز عتبة أدنى معينة بدائية بما فيه الكفاية إذا لم يتفكك الجيش البرجوازي على نطاق واسع.

ينبغي كذلك إدراك أن هذه المسألة سياسية وليست تقنية. كل من يحاول طرح تلك المسألة على أنها مسألة تقنية سوف ينتهي عاجلا أو آجلا بإعلان أن الثورة مستحيلة. ذلك هو موقف ريجيس دوبري بعد إستخلاص الدروس من الثورة الشيلية: "إننا لا نتوفر على عدد كاف من الرابنة (من يستطيع تكوين رابنة؟ - إرنست ماندل). ما كان عدد كاف منهم سنة 1973 ولا سنة 1972 ولا سنة 1971. فلو شرعنا في تسليح العمال باكرا لقصف الطيارون من قبل". في آخر التحليل ذاك هو تحليل الستالينيين خلال النقاش الذي دار بيننا وبين قيادي الحزب الشيوعي البلجيكي "ما وقع كان حتميا". لا أريد الخوض في مسألة الشيلي، لان ذلك ليس موضوعنا.

كان هناك نقاش مماثل، أكاديمي طبعاً، حول ما قد يحدث في ماي 1968 لو دأب العمال على طرح مسألة السلطة. إن المسألة الاساسية هي مسألة سياسية وليست تقنية. وهي مسألة صعبة للغاية يتعين إدراك صعوبتها، وكل الذين يتقدمون بحلول تقنية إنما يحاولون تجاوز الصعوبة بالهروب إلى الامام.

أين تتجلى الصعوبة؟ إنها نفس الصعوبة التي أشرت إليها من قبل بخصوص البرلمان. تماشياً مع تقاليد الحركة العمالية بأوروبا الغربية بإستثناء محتمل حول حالة إسبانيا - فإن العمال ليسوا مستعدين لحمل السلاح. يبدو لهم ذلك فكرة لا علاقة لها بواقع تجربتهم. إنها مبتورة فعلاً، ليس هناك أدنى شك في ذلك! يتعين إذا إيجاد الوسائط الضرورية لادخالها في تجربة وإدراك العمال. تلك أهمية مسألة الدفاع الذاتي ومسألة النضال ضد الفاشية والتجارب الواضحة لفرق المضربين وأهمية توسيع هذه التجارب. لانه عبر تلك التجارب فقط يغدو ذلك أكثر واقعية بالنسبة لجمهور أوسع. لن أتطرق لمسألة إعداد الاطر ودور المنظمة الثورية في هذا الموضوع فقد كتب عنها ما يكفي. فالعدو هو بالذات من يقلص جزئياً من درجة الصعوبة الكبيرة للغاية لهذه المسألة.

إذا سلكت البرجوازية ودولتها سلوكاً سلبياً تماماً بخصوص الإضراب العام المرفوق باحتلال المعامل وبمجالس عمالية وبتدابئة تنظيم العمال الانتاج بأنفسهم وبالاستيلاء على وسائل الاتصال؛ في هذه الحالة سوف لن يرتقي الوعي كثيراً نحو طريق حمل السلاح. لكن سوف ندرك بعد تخلصنا لتلك الظروف برمتها أن ذلك مستبعد: إذ أن رداً سريعاً جداً للبرجوازية حتمي قطعاً، يتخذ، في البدء، شكل إستفزاز مسلح ثم يصير أكثر فأكثر شدة. إن مسألة دور الطليعة الثورية ضروري لفهم هذه التجارب وخلق طفرة في وعي العمال وفي تنظيمهم على أرضية الدفاع الذاتي المسلح.

هكذا يواجه الإضراب العام مع الاستيلاء على المعامل وولادة هيئات ازدواجية السلطة، الوضعية التي تطرح فيها الانتفاضة والاستيلاء على السلطة على جدول الاعمال. إن إعداد الثوريين بهذا الشأن هو إعداد سياسي أساساً، أما الوجه التقني للمسألة فلا ينبغي التغاضي عنه لكنه ثانوي.

لم تفشل الثورات برمتها بأوروبا الغربية خلال الخمسين سنة الأخيرة لان الأعداد التقني غير كاف بل لوجود ثغرات على المستوى السياسي. إن نجاح الطبقة العاملة الإسبانية في نزع سلاح كل التكنات بالمدن الكبرى لا يعود لتوفرها على تقنيات متطورة للغاية، بل لأنها استطاعت تنظيم هجوم ضخم وهائل. أما فشلهم في الاستيلاء على السلطة، فليس لان الوسائل التقنية التي يتوفرون عليها في يوليوز انعدمت في شنتبر، ولكن ببساطة لافتقارهم لفهم سياسي بخصوص الطليعة والقيادة السياسية حول هذا الموضوع.

أريد أن أختتم باستعراض مثالين عن الثورة الألمانية؛ أعني المرحلتين اللتين طرح فيهما الاستيلاء على السلطة بشكل ملموس. المثال الاول مرتبط بالإضراب العام ضد المحاولة الانقلابية للجنرال كاب Kapp سنة 1920؛ فقد أفضى الشعور الذي أثارته المحاولة الانقلابية وفشلها بعد ثلاثة أيام من الإضراب العام، إلى طرح الحزب الاشتراكي الديمقراطي وخصوصاً النقابة، للمرة الاولى والوحيدة بألمانيا، لمسألة الحكومة العمالية.

أطلق لوجان Legin، الكاتب العام للنقابة الألمانية مسألة تأسيس حكومة تتشكل من النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين والحزب الشيوعي. واقترف الحزب الشيوعي خطأ فادحاً لانه لم ينتهز الفرصة لخوض حملة تحريضية من أجل التطبيق الفوري لذلك المطلب. لاسيما أن العمال كانوا مسلحين من جديد في جزء من ألمانيا (الروهر والساكس Ruhr)

et Saxe لمواجهة المحاولة الانقلابية. خلال تلك الفترة المحددة، كان من الممكن خلق إختراق. إن ما أفضى إلى تضيق هكذا فرصة ليس انعدام الاسلحة والقوى التقنية بل غياب التبصر السياسي.

يتعلق المثال الثاني بمرحلة شتتير-أكتوبر 1923. لا يسمح الوقت بالحدث مطولا عن سنة 1923 التي تشكل منعطفا في تاريخ أوروبا. في صيف 1923، أطاحت الطبقة العاملة الألمانية، من خلال الإضراب العام، بحكومة المستشار كونو Kuno المحافظ. في تلك المرحلة انشغل الحزب الشيوعي بالحصول على الاغلبية وسط النقابات الكبرى وداخل عدد كبير من مجالس المقاولات. كان مشروع أحد قادة الحزب الشيوعي، براندليير Brandler، هو الاستيلاء على السلطة. كان مشروعه محفوف بالصدف لكنه ليس أبليا. إنه مشروع مقسم على ثلاثة مراحل. بادئ ذي بدء، يشكل الحزب الشيوعي حكومة ائتلاف داخل إقليمين وهما الساكس Saxe وتورانج Thuringe مع اليسار الاشتراكي. ثانيا: يوظف المواقع وسط تلك الحكومات لتشكيل ميليشيات عمالية مسلحة. ثالثا: يعتمد على هذا " الحرس الاحمر " للاعداد للانتفاضة داخل ألمانيا برمتها.

طبع لم يكن ذلك المشروع سريا، فالك علم بذلك بما فيه البرجوازية، إذ نوقش علانية في صحف الحزب. لكن ما كان يجعل النقطة الثانية عرضة للهجوم هو بالطبع أن البرجوازية سوف تواجه بمجرد ما سوف يطبق الوزراء الشيوعيون عملية تسليح العمال، وذلك محصل! ما إن جرى اتخاذ أول إجراء: تأسيس "الحرس الاحمر"، حتى دخل رايشير Reichwehr إلى ساكس Saxe وتورانج Thuringe وحل الحكومتين معا. تلك سمة تقنية من سمات المسألة، وبإمكاننا مناقشتها.

ما هي حاليا السمة السياسية الحاسمة من بعيد؟ لقد كانت ساكس Saxe وتورانج Thuringe إقليمين يحكمهما وزراء أولين منتميان للييسار الاشتراكي-الديموقراطي، وكانت النقابات تساند الحكومتين مساندة كلية. شكل الهجوم العسكري على تانك الحكومتين إهانة وإعتداء على الحركة العمالية المنظمة بألمانيا. كان من الممكن الاستفادة من ذلك النجاح التكتيكي، الثانوي مع ذلك، بالإقليمين، شرط أن يكون قد تم إعداد الحزب الشيوعي والطليعة العمالية، بشكل منهجي، لدخول غمار امتحان القوى على المستوى الوطني، بما في ذلك على مستوى التسليح.

لكن الرفيق براندليير لم يقم بذلك. إذ أنه كان مترددا حول تلك المسألة ولاسيما حول إدراك ما إذا كان الوضع ملائما لامتحان القوى. لقد واجه الصعوبة على الطريقة الكلاسيكية للوسطية: هكذا دعا إلى عقد مؤتمر للمجالس العمالية ولجن المعامل وطرح عليه السؤال التالي: "هل أنتم مستعدون لمقاومة الرايشير Reichwehr بحمل السلاح؟ كان الجواب معروفا سلفا. لكن علي أن أخبركم، لأن ذلك دليل على النضج المميز للوضع، أن حوالي 40% من المؤتمرين أيدوا فكرة المقاومة المسلحة في مؤتمر من هذا النوع.

كان تروتسكي قد لخص الوضع بقوله: " إذا تردد جمهور من المناضلين العمال أمام قائد متردد بدوره يقول لهم: " أنا مستعد لاتباعكم، ما هي المبادرات التي سوف تتخذونها؟ " على المرء طبعا ألا يأمل استيلاءهم على السلطة". طبعا كان لزاما أن تكون العلاقة معكوسة: قيادة حازمة للغاية قادرة على إقناع جماهير مازالت مترددة أنه ثمة مخرج وحيد وتحديد ذلك المخرج بشكل واضح واتخاذ مايلزم من مبادرات للسير نحوه. ذلك ما فعله البلاشفة سنة 1917. إن المسألة الحاسمة قطعا هي إعداد الشروط الذاتية الضرورية لتبني الطبقة العاملة بأغليبيتها لضرورة امتحان قوى حاسم ضد البرجوازية.

إن منطق هذا العرض برتمته هو أن إضرابا عاما، إضرابا نشيطا، إضرابا عاما ينجم عنه انتخاب مجالس عمالية هو تحضير لدخول غمار هكذا امتحان قوى، وأن هناك مؤهلات كبيرة للغاية لظفر الطبقة العاملة. وأنه كلما كانت دولة ما مصنعة، كلما تقدمت تقنية السيرورات المجتمعية، كلما تزايدت مؤهلات الظفر بجانب معسكر الطبقة العاملة.

لكن العامل الحاسم في التحليل الاخير هو أي من المعسكرين سيأخذ المبادرة العملية. إن أخذ المبادرة في الفعل، ولو ليوم واحد، ودحر العدو في لحظة حاسمة، يغير موازين القوى كليا. هنا تكمن الاهمية الحاسمة للحزب الثوري وللعامل الذاتي في تغيير مجرى التاريخ !